

علم تصنيف العلوم وتجسيد فلسفة التكامل المعرفي
*The science of classification of sciences and the
embodiment of the philosophy of cognitive
integration*

محمد مكروز

جامعة محمد الخامس الرباط - المغرب

makrouz.mohammed@gmail.com

ملخص:

يروم هذا البحث إلى تسليط الضوء على علم تصنيف العلوم باعتباره النموذج العلمي والعملي لتجسيد فلسفة التكامل المعرفي، نتيجة استقرار العلوم في الثقافة العربية الإسلامية على وضع من استمداد بعضها من بعض، بحيث أفضى ذلك إلى نوع من التداخل بين أجناس العلوم وتكامل معارفها المتنوعة والمختلفة. كلمات مفتاحية: علم تصنيف العلوم، التكامل المعرفي، بيداغوجية التعليم، الثقافة العربية الإسلامية.

Abstract:

This research aims to shed light on the science of classification of sciences, as the scientific and practical model for embodying the philosophy of cognitive integration. This is a result of the stability of sciences in the Arab-Islamic culture in a situation that derives from each other, so that this led to a kind of overlap between the types of sciences and the integration of their various and different knowledge.

Keywords: Classification of sciences, Cognitive integration, Pedagogy of education, Arab-Islamic culture.

1. مقدمة:

بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه، ثم أما بعد؛ تعتمد طبيعة الفكر الإنساني إلى حصر المعارف المتنوعة وتصنيفها باعتبارات محددة، وقد كان هذا العامل الذاتي للفكر الإنساني حافزا معنويا إلى تأصيل علم تصنيف العلوم في فترات تاريخية مبكرة من الثقافة العربية الإسلامية، حيث رام هذا العلم في معالجته المضمونية إلى إبراز الأهمية، والمكانة، والوظيفة للعلوم من جهة، وقياس درجة تكامل مختلف العلوم المعرفية وتداخلها، وتناسق مكوناتها وتوجيهها نحو خدمة النص الديني. قرأنا وسنة. على وجه الخصوص من جهة أخرى.

وتكمن الأهمية الموضوعية لهذا البحث في لفت الانتباه إلى عدة قضايا معرفية لم تحظى بالعناية الأكاديمية اللازمة، ويمكن صياغة هذه القضايا مجتمعة في جملة من التساؤلات الجوهرية، والمتمثلة فيما يلي:

• ما هي الحثيات الرئيسية والاتجاهات التأليفية التي ساهمت في تأصيل علم تصنيف العلوم، وتقعيد بنيته العامة؟.

• وكيف يتمثل التكامل المعرفي في مؤلفات علم تصنيف العلوم؟، وما هي المعايير التي تعتري خاصية التكامل والحلول التي قدمها هذا العلم لذلك؟.

وفي الإجابة عن هذا المجال الإشكالي تحدد للبحث أهدافه الأساسية، ولعل أهمها:

• عقد مقارنة معرفية مختزلة حول علم تصنيف العلوم من خلال البنية المفهومية والاتجاهات المتبعة في صياغة هيكلته، وكذا إبراز مظاهر التكامل المعرفي داخل مؤلفات علم التصنيف المرجعية.

• الوقوف على أهم المعايير المرتبطة بالتكامل المعرفي، وبيان مدى نجاعة الحلول العملية التي قدمها علم تصنيف العلوم من أجل تجاوز مشكلة المعايير.

وتجدر الإشارة في هذا السياق؛ أن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التكامل المعرفي في المؤلفات المرجعية لتصنيف العلوم، تظل قليلة نسبيا بالمقارنة مع الأهمية الموضوعية للبحث، ومن أهمها:

• كتاب " منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية " تأليف: فتحي حسن ملكاوي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي. فرجينيا. الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى 2011.

يمثل هذا الكتاب قيمة متفردة مهمة في الفكر الإسلامي المعاصر، نظرا تطرقه بالدرس والتحليل إلى منهجية التكامل المعرفي في الفكر الإسلامي، على اعتبار أن المنهجية الإسلامية قد أسهمت إسهاما فعالا في تشخيص أزمة الفكر والمعرفة المعاصرين، مما أتاح المجال إلى ضرورة الإصلاح والتجديد بغية بناء الوعي المنهجي الكفيل لإرشاد الإنسانية جمعاء.

• كتاب " التكامل المعرفي أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية " تحرير: رائد جميل عكاشة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي. فرجينيا. الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى 2012.

يضم هذا الكتاب أبحاثا منتقاة من الأبحاث التي شاركت في المؤتمر العلمي الدولي المعنون بـ " التكامل المعرفي ودوره في تمكين التعليم الجامعي من الإسهام في جهود النهوض الحضاري في العالم الإسلامي "، والذي حاول

مكاشفة العلل التي تواجه نظام التعليم الجامعي ومدى الإسهام الذي قدمه التكامل المعرفي في إصلاح هذا النظام التربوي، بغية تأسيس منظومة تعليمية قادرة على مواكبة العصر، تعيد للأمة الإسلامية ريادتها وفعاليتها الحضارية.

ويعد البحث امتدادا للدراسات السابقة في الموضوع والمنهج، وقد استخدمت في هذا السياق المنهج التحليلي لما يقوم به من عملية التتبع والاستقصاء للمادة العلمية كما هي في مظاهرها الخاصة، مما أمكن معه لملمة الإفادات النوعية في نسق منهجي وصياغتها وفق وحدة موضوعية متكاملة في سبيل تحقيق الغايات المنشودة، بحيث جاءت الخطة البحثية لهذا الموضوع مقسمة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

2. مقاربات حول علم تصنيف العلوم.

1.2. ماهية علم تصنيف العلوم

إن معنى التصنيف في التداول المعجمي هو "التنوع والتأليف، ومنه تصنيف الكتب. واصطلاحاً: تقسيم الأشياء أو المعاني وترتيبها في نظام خاص وعلى أساس معين بحيث تبدو صلة بعضها ببعض، ومنه تصنيف الكائنات والعلوم"،¹ أي أن ماهية التصنيف عبارة عن محض عملية ذهنية مركبة تغدو الأشياء من خلالها أصنافاً مقسمة يسهل التمييز بعضها عن بعض، على اعتبار أن هذا التمييز الذاتي للأشياء والعلوم يستلزم عقد فلسفة التأليف بين أجناسها المتشابهة والمتوافقة.

فتصنيف العلوم باعتباره مدار البحث هو "علم باحث عن التدرج من أعم الموضوعات إلى أخصها ليحصل بذلك موضوع العلوم المتدرجة تحت ذلك الأعم"،² هذا الأمر يثبت أن آلية التصنيف العلمي ذات بعد منهجي صرف، تجعل من استيعاب مختلف المعارف مرتبط بمعيار التمييز، وأن استخلاص المعرفة العلمية تنبني على فقه التدرج سبياً وتقسيمياً، وبناء على هذا المعنى رأت بعض المقاربات الاستقرائية أن "العرب هم الذين جعلوا تقسيم العلوم علماً قائماً بذاته لذاته، بل إنهم أدرجوا ذلك العلم ضمن العلوم الإلهية"،³ بمعنى أن أعلى مستويات المعرفة العلمية هي معرفة الله تعالى، ومن أجل التحقق بهذه المعرفة المقدسة يسعى المرء جاهداً إلى اكتساب مختلف العلوم، علماً أن هذه الأخيرة يجب أن تترابط عضوياً عند حضرة المعرفة بالإله تعالى، ولما كانت العلوم تأتي في النهاية من المصدر الإلهي، فإن هذا الأمر يشكل الأساس المشترك لتكامل المعرفة في نهاية المطاف.

بيد أن لفظة التصنيف لم تكن تحتل حريتها حيزاً واسعاً من المجال التداولي، نظراً لغزارة المصطلحات الفنية المعبرة عن هذا الموضوع المتشعب، ومرد ذلك إلى محاولة الإحاطة بالتطور الحاصل في ميدان المعرفة الإنسانية، حيث استخدمت في هذا الصدد مجموعة من الاصطلاحات الفنية الدالة على المعاني المرتبطة بهذا المفهوم والكاشفة عن جوانبه المتعددة، حيث نجد هناك من سماه بـ "مفاتيح العلوم" مثل الخوارزمي (387هـ)، وبعضهم سماه بـ "فاتحة العلوم" مثل الغزالي (505هـ)، ومنهم من سماه بـ "أبجد العلوم" مثل القنوجي (1307هـ)، والبعض الآخر سماه بـ "ترتيب العلوم" مثل الساجلي زاده (1145هـ)، وغيرها من المسميات الكثيرة التي تشير دونما مواربة إلى تجدر هذا العلم في التراث العربي الإسلامي.

مما يحيلنا ذلك إلى حقيقة معرفية مفادها؛ صعوبة تحديد بداية النزوع إلى تصنيف العلوم والمعارف في الحضارة العربية الإسلامية، غير أن صريف الأقلام القائمة على رسامة هذا النوع من النشاط الفكري، تمتاز

بالصلات القوية مع بعض الثقافات الأجنبية، وعلى رأسها الثقافة اليونانية بحمولتها الفلسفية الصورية، الأمر الذي أوجد نوعاً من المفارقة بين تيارين رئيسيين في هذا الموضوع:

الأول: تيار الثقافة الأصيلة النابعة والخادمة للنص الديني.

والثاني: تيار الثقافة الدخيلة والمستحدثة بتعدد مشاربها الأيديولوجية.

والجامع المشترك بين هذين التيارين - على تباين بيئتهما الثقافية - يكمن في التعقيد لفلسفة التصنيف العلمي، مما أتاح للتيار الدخيل وجوداً معترفاً به داخل أصالة الفكر العربي الإسلامي، وقد تولد هذا الاعتراف نتيجة التأثير الضمني بالحمولات الفلسفية في الابتداء، حيث غذى " التصنيف عند علماء المسلمين قد تأثر تأثراً واضحاً في بادئ الأمر بفلسفة اليونان، إلا أن الأمر استقر بهم نهائياً إلى ابتداء تقسيمات خاصة بهم لترتيب العلوم والمعارف، بحيث تناسب طبيعة علومهم وتختلف كلياً عما أبدعه سابقوهم من الأمم "،⁴ فالإبداع في مجال التصنيف لم يشهده العالم الإسلامي في وقت لاحق أو متأخر، بل خاض أضربه بشكل متزامن مع الاستقرار المفهومي لعلم تصنيف العلوم.

2.2. اتجاهات تصنيف العلوم

تنقسم الاتجاهات المعرفية في تصنيف العلوم التراثية إلى اتجاهين رئيسيين:

أولهما الاتجاه الفلسفي: حيث يتأسس هذا الاتجاه على التقسيم العلوم إلى نظرية مجردة وعملية مادية، على اعتبار أن قسم المجردات شكل دوماً محط اهتمام الفلاسفة نظراً لطبيعة الإشكالات التي يثيرها، ومن المراجع التي صيغت حول بيان هذا الاتجاه المعرفي، تتمثل رسالة " الحدود " لجابر بن حيان (199هـ)، وكذا " رسائل إخوان الصفا " في القرن الرابع الهجري والتي تبلغ 51 رسالة فلسفية، وأيضاً رسالة " أقسام الحكمة " لنصير الدين الطوسي (672هـ)، وغيرها من المصنفات المرجعية في هذا المجال.

لكن يبقى كتاب " إحصاء العلوم " للفارابي (339هـ) أقدم وثيقة تاريخية وصلتنا، حيث عنى المعلم الثاني بدراسة جنس العلوم ومعالجتها استناداً للتصنيف الأرسطي الموروث، ولم يقصد بمفهوم الإحصاء ذلك التعداد القائم على حصر كل العلوم في عصره، لذلك فهو " لم يحص جميع الكتب الرائجة في عصره وإنما اكتفى بتعداد العلوم والتعريف بها تعريف مقتضبا "،⁵ لأن القصد الذي ابتغاه من وراء مؤلفه هو البحث عن النسق الذي يللمل مضامين العلوم التي انتقاها، لأن الغاية من إحصاء العلوم لا تحدد في تعدادها وبيان عديد مسائلها، بقدر ما تتحدد في بيان حدود العلاقات القائمة بينها، سيما وأن العلاقة بين العلوم معطى لا يمكن فصله عن إحصاء العلوم، ولا عن الحاجة إلى بيداغوجية التعليم.

وثانيتها الاتجاه الموضوعاتي، وهو اتجاه انتهجه علماء الإسلام بعيداً عن المنزع الفلسفي، وقد كان المقصد من ورائه هو ربط العملية التصنيفية بواقعها الثقافي من غير التأثير بالثقافات الأجنبية الدخيلة، حيث تنحصر آليات هذا التصنيف على تقسيم العلوم وفق الموضوعات التي تنضوي تحتها، مما يعكس ذلك علاقة الخصوص والعموم التي عرفت الآلية التصنيفية بين تصنيف العلوم وإحصائها وتصنيف الكتب وفهرستها، على اعتبار مفاده أنه عند القيام بتصنيف كتاب في علم ما، فإننا نكون قد صنفنا البنية الكلية لذلك العلم بداهة، وبالتالي يغدو الكتاب وحدة بليوغرافية مساعدة في العملية التصنيفية الكاملة.

وأحسن من ترجم أدبيات هذا الفرع المعرفي هو ابن النديم (384هـ) في كتابه "الفهرست"، باعتباره أول نظام تصنيف يصلح للتطبيق على بنية الكتب، بحيث "رسم صورة دقيقة للمكتبة العربية والنشاط الثقافي في مختلف جوانب المعرفة التي عرفها عصره، ومضى في كتابه وفق خطة ونهج دقيقين لم يخرج عنهما إلا نادرا"،⁶ كما أنه لم ينتهج طريقة الفلاسفة بل اعتمد على آلية التصنيف التي تقوم على السند الموضوعي، والمتمعن في هذا التصنيف يجد أن ابن النديم يقسم المعرفة إلى قسمين رئيسيين: الأول العلوم الشرعية الإسلامية، والثاني العلوم الفلسفية القديمة، وفي هذا التقسيم يقدم العلوم الإسلامية بطبيعتها الواقعية على العلوم الفلسفية بمنحها التجريدي، وقد اقتفى أثره في هذا الصنيع طاش كبرى زاده (968هـ) في كتابه "مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم"، كما نسج على نفس المنوال الحاجي خليفة (1068هـ) كتابه "كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون"، وغيرها من المؤلفات التي فرضها واقع الحاجة العلمية بغية سد النقص المعرفي الحاصل.

وعليه؛ أضى علم تصنيف العلوم تتراوح أدبياته المعرفية بين التقليد والتأصيل، بين الوجهة الفلسفية الأكثر تأثرا بالقضايا النظرية المجردة، في مقابل الوجهة الموضوعاتية التي بدا تصنيف العلوم من خلالها أكثر تأصيلا بواقعها الثقافي الخاص، وجدلية التقليد والتأصيل التي تحكمت في الصياغة المنهجية لمؤلفات علم تصنيف العلوم، قد عكست نوعين من التداخل المعرفي حسب عبارة طه عبد الرحمن "أحدهما داخلي يحصل بين العلوم التراثية الأصيلة بعضها مع بعض، والثاني خارجي يحصل بين هذه العلوم وغيرها من العلوم المنقولة"⁷ من الثقافات المترجمة.

وهذا المعطى يلفت الانتباه إلى أهمية عامل التداخل في تجاوز النظرة التجزئية للتراث العربي الإسلامي، وفي المقابل تحقيق الرؤية التكاملية التي تعمل على الربط المعنوي بين دوائر المعرفة المختلفة، كما تعمل على عدم التفاضل أو الإقصاء بين مكوناتها تنزيلا لخاصية الموسوعية.

3. آليات التكامل المعرفي في علم التصنيف.

جاء بحث التكامل المعرفي في مجال تصنيف العلوم بغية نقد التقسيمات الموروثة والجائمة على أنفاس العلوم، والتي كثيرا ما وُضعت في إطار متعاطف لفظا ومتقابل ضدا تحت مسمى علوم عقلية وعلوم نقلية أو علوم محمودة وعلوم مذمومة أو علوم الدين وعلوم الدنيا أو غيرها من المسميات الأخرى.

وفي سبيل رأب هذا التفريق الذي يلغي نسقية التكامل؛ فإن علم تصنيف العلوم قد جعل بنية المعارف العلمية تخوض ذلك الانتقال النوعي من التقابل إلى التكامل، أو من التقسيم الثنائي التقابلي إلى النظرة التوحيدية البحتة، بحيث يجعل من هذا التكامل العلمي "له جانبان: سلبي وإيجابي، أما التكامل بالمعنى السلبي فهو أن لا يناقض بعضها بعضا، من حيث المضامين أو من حيث الوسيلة التي تقع بها تحصيل العلوم، والتكامل الإيجابي أن يكون بينها تداخل بحيث تلتقي وتتشابه في المضامين أو بعض الآليات المنهجية، وهذه المتشابهات تشكل مجالا تداوليا تبادليا بين العلوم، أو بأن يكون أحد العلوم مقدمة لغيره ووسيلة له، أو بأن يكون أخص مندرجا في علم أعم منه بحيث يصبح الأخص جزءا من الأعم"⁸، بمعنى أن الرؤية التكاملية التوحيدية للعلوم تتشكل إما وفق آلية التدرج أو وفق آلية التلازم.

1.3. آلية التدرج

إن آلية التدرج تعكس ماهية علم تصنيف العلوم من الناحية الاصطلاحية، حيث تقوم هذه الآلية على انسداد الموضوعات من الأعم إلى الأخص، أي أن العلم الخاص يتفرع من العلم العام لزاماً، على اعتبار اشتراكهما في الموضوع المعرفي الواحد، رغم اختلاف جزئيات التطرق البحثي لكل علم بحسبه، لكن يبقى المعنى المشترك بينهما يعد الإطار الناظم لتلك العلوم العامة والمتفرعة على حد سواء.

وعلى سبيل المثال لا الحصر يتفرع عن العلوم الرياضية كل من علم العدد وعلم الهندسة وعلم الهيئة وعلم الموسيقى، وهاته الأخيرة تعد علوماً مندرجة تحت موضوع الرياضيات ضرورة، "لأن نظره إما أن يكون فيما يمكن أن يفرض فيه أجزاء تتلاقى على حد مشترك بينها أولاً، وكل واحد منهما إما قار الذات أولاً، والأول الهندسة والثاني الهيئة، والثالث العدد، والرابع الموسيقى"⁹، باعتبار أن علم الرياضيات هو الجنس العام لهذه الفروع العلمية، والتي يتكامل مجموعها في معالجة محتوى العلم الكلي من اتجاهات يختلف كل واحد منها عن الآخر.

كما تنحو هذه الآلية إلى إدراج بعض العلوم في النسق الثقافي الواحد، بحيث نلاحظ في هذا الصدد تجاور علوم اللغة مع علوم الأدب إلى جانب علوم الدين إلى جانب علم التاريخ إلى جانب غيرها، على اعتبار مفاده أن العلوم العربية الإسلامية برمتها تتدرج هرمياً، بل وتتكامل في صياغة منظومة العلوم الشرعية، في مقابل العلوم غير الشرعية أو علوم العجم حسب تعبير الخوارزمي (387هـ)، والذي انتهج في كتابه "مفاتيح العلوم" تصنيف العلوم بناء على فحوى هذه الصورة إلى مقالتين متقابلتين، "أحدهما، لعلوم الشريعة وما يقترن بها من العلوم العربية. والثانية، لعلوم العجم من اليونانيين وغيرهم من الأمم"¹⁰.

فكل مقالة منهما تنقسم إلى عدة فصول تسلسلية، حيث نجد أن المقالة الأولى تضم الفقه، والكلام، والنحو، والكتابة، والشعر والعروض، والأخبار، وأما المقالة الثانية فهي تضم الفلسفة والمنطق والطب وعلم العدد والهندسة وعلم النجوم والموسيقى والحيل والكيمياء... الخ.

غير أن هناك مفارقة علمية تتجلى في ازدواجية إدراج الفرع العلمي الواحد، تحت مطية أكثر من علم متكامل البنية، مما يجعله تبعاً لذلك منضبطاً بقواعد أجناس علمية كثيرة، ومن ذلك نجد إدراج علم الفرائض كأحد فروع علم العدد من جهة، ومن جهة ثانية كأحد فروع علم الفقه أيضاً، حيث يستفاد من حملته الموضوعية كلا العلمين على اعتبار أن حساب الفرائض "هو علم يتعرف منه قوانين تتعلق بحساب الفرائض المتعلقة بالتركة، وهذا وإن كان من فروع العلوم الشرعية لتعلقه بالفرائض، لكنه من حيث كونه قواعد حسابية. يكون من فروع علم العدد"¹¹.

فسياق اندراج العلم الواحد تحت أكثر من جنس علمي، يدفعنا إلى القول بمفهوم التداخل الداخلي للعلوم - كما وصفه طه عبد الرحمن - في التراث الإسلامي، كما يحفزنا ذلك إلى القول بمفهوم انسيابية المعارف بين العلوم المختلفة.

2.3. آلية التلازم

تمثل آلية التلازم المستوى الثاني المؤسس نسقية التكامل المعرفي، ومفهوم التلازم في هذا المقام من تلازم الشئيين إذا "تعلقا تعلقاً لا انفكاك فيه"¹²، وطبيعة هذا المفهوم تتضمن الإشارة إلى عامل التعلق القائم بين العلوم، والذي يجعلها في تعاضد آلي مع بعضها البعض حول تقرير منهجية التكامل، من قبيل آلية التعاضد

القائمة بين علوم العقل وعلوم الشرع، حيث يفترض هذا التعاضد أن العلوم النقلية في حاجة ماسة إلى قوى العقل، في سبيل إدراك المقاصد الكلية للنصوص الشرعية بغية تنزيلها على واقع المكلفين، كما أن العلوم العقلية في حاجة ملحة إلى توجيهات الشرع حتى تخرج من دائرة المرجوح والمنهي عنه وتضحي أحكامها قطعية اليقين، وهذا الاتساق المتكامل بينهما يؤكد خصيصة الواقعية للشرعية مما ينفي عنها المعاني النظرية المجردة.

وفي تأكيد هذا المنحى المعرفي يقول ابن خلدون (808هـ) "إن العلوم التي يخوض فيها البشر ويتداولونها في الأمصار تحصيلًا وتعليمًا هي على صنفين: صنف طبيعي للإنسان يهتدي إليه بفكره، وصنف نقلي يأخذه عمن وضعه....، وهي كلها مستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعي، ولا مجال فيها للعقل إلا في إلحاق الفروع من مسائلها بالأصول، لأن الجزئيات الحادثة المتعاقبة لا تندرج تحت النقل الكلي بمجرد وضعه، فتحتاج إلى الإلحاق بوجه قياسي، إلا أن هذا القياس يتفرع عن الخبر بثبوت الحكم في الأصل"،¹³ فإن النقل حسب هذه الآلية لم يكن مقابلاً للنظر العقلي أبداً، لأن النص الديني هو مصدر العقلانية المؤمنة بل والباعث عليها، الأمر الذي جعل صريح المعقول لا يمكنه أن يتعارض مع صحيح المنقول، مما يفضي بظواهر التعارض أن تنتفي عند عتبة التكامل، نتيجة تعاضد العلوم النظرية الموصلة إلى العلوم الشرعية.

هذا معناه أن بنية العلوم تنقسم باعتبار طبيعة القصد إلى صنفين متلازمين: علوم الآلة التي تعكس المقصود لغيره، وعلوم الغاية التي تعكس المقصود لذاته، وحسب القنوجي (1307هـ) فإن "مؤدى التقسيمين واحد إذ التقسيمان متلازمان"،¹⁴ أي أن علوم الوسائل عبارة عن آلات نظرية يتوسل بها إلى فهم علوم المقاصد، كما أن هاته الأخيرة تفترض نوعاً معيناً من علوم الوسائل حسب البيئة الثقافية المعاشة.

ومثالاً على ذلك؛ فإننا نجد علم النحو أو علوم العربية ككل، يتم دراستها باعتبارها وسيلة لازمة من أجل إدراك معاني النص الديني قرآناً وسنة، وعلى مقتضى ذلك فإن هذه العلوم لم تدرس لذاتها، وإنما لكونها آليات معرفية مساعدة لتأصيل ما أراده الشارع الحكيم من المقاصد، وعلى هذا المنحى يمكن إسقاط قاعدة: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب في هذا السياق، حيث يعكس مقتضى الوجوب هنا خاصية التلازم بين علوم الآلة ببعدها الوظيفي وعلوم الغاية ببعدها القصدي، ما يجعلنا أمام مجال معرفي واحد قائم على المؤاخاة بين العلوم إن صح التعبير.

4. معيقات تكامل العلوم والحل التصنيفي.

من المعيب حصر أهداف علم تصنيف العلوم في جرد العلوم وإحصائها فحسب، بل الأمر يتعدى هذا الهاجس الإحصائي إلى بحث تجليات هذا العلم في الواقع الثقافي المعيش، ومن خلال التتبع للمؤلفات المرجعية في علم تصنيف العلوم يتبين أنها تبني علاقة الترابط بين العلوم عند نقطة التحصيل العلمي، مما يجعل علم تصنيف العلوم يحمل في ظاهره الوصفي غايات مقاصدية، تتمثل في هندسة خرائط بيداغوجية يبتغى من ورائها تيسير عملية التلقي والتلقين على حد سواء.

كما تعتبر بيداغوجية التعليم التي قعدها علم تصنيف العلوم حلاً معرفياً لكبرى المعيقات التي تكتنف خاصية التكامل المعرفي، والتي يمكن حصرها في عائقين اثنين:

1.4. عائق تعدد العلوم

يعتبر تعدد العلوم عائقا منهجيا يبقى التفتن إليه من الأوليات المهمة في هذا السياق، بحيث يتلخص فحواه في عجز المقدرة الإنسانية عن التحصيل الكلي لجملة العلوم، فضلا عن عجزها على المقارنة بين الجزئيات المعرفية استيعابا لفلسفة الاختلاف، وجراء هذه المحدودية المتولدة عن مشكلة تعدد العلوم، فقد تساءل ساجقلي زاده (1145هـ) مستفسرا عن " كيفية تحصيل مرتبة الاقتصاد¹⁵ في العلوم، وذلك محاولة منه إلى معالجة محدودية الإنسان من جانبي القدرة والعمر من خلال تنزيل مبدأ الاقتصاد في العلوم على تولدها المستمر، وذلك حتى لا يكون معاديا لدعوى الموسوعية بسبب من الأسباب، وتقعيد فلسفة التكامل المنهجي في تحصيل أجناس العلوم المتعددة. غير أن الحديث عن مبدأ الاقتصاد في التحصيل العلمي، لا يعني بحال الحديث عن مجموعة من الخطوات الإجرائية التي يجب إتباعها، بقدر ما هي إناطة العلم النافع والمقصود لذاته بالتدبير الناجحة للوقت، أو بتساؤل استفهامي كيفية إدارة وقت في التحصيل العلمي النافع؟.

وقد راج هذا الاستفهام في بال أهل العلم من قبيل الغزالي (505هـ)، حيث نجده يوجه فلسفة التحصيل قائلا: " على المتعلم ألا يدع فنا من فنون العلم، ونوعا من أنواعه إلا وينظر فيه نظرا يطلع به على غايته ومقصده وطريقه، ثم إن ساعده العمر وواتته الأسباب طلب التبحر فيه، فإن العلوم كلها متعاونة مترابطة بعضها ببعض ويستفيد منه في الحال، حتى لا يكون معاديا لذلك العلم بسبب الجهل به "،¹⁶ على اعتبار أن الاقتصاد في التحصيل العلمي يعكس مبدأ التوازن بين الأجناس العلمية على الرغم من تفاوتها القيمي، كما ينعكس على علم تصنيف العلوم من خلال اتخاذ شاكلة استهلال منفصل ومختزل للعلوم العربية الإسلامية، يهدف بمقتضى هذه الشاكلة الاستهلاكية تحفيز النفوس إلى دراسة العلوم في صيغ متكاملة، من دون أن يكون بينها تضاد أو تقابل أو تفاقم في هوة الانفصال.

2.4. عائق تفاوت العلوم

كان التفاوت القيمي للعلوم عائقا إشكاليا موازيا في مجال التكامل المعرفي، الأمر الذي حتم تفعيل مبدأ الأولوية في تحصيل مجمل العلوم، حيث يقول ابن عبد البر (463هـ) في صدد ذلك: " والعلوم عند جميع أهل الديانات ثلاثة: علم أعلى، وعلم أسفل، وعلم أوسط. فالعلم الأسفل هو: تدريب الجوارح في الأعمال والطاعات، كالفروسية والسياسة والخياطة وما أشبه ذلك من الأعمال التي هي أكثر من أن يجمعها كتاب أو أن يأتي عليها وصف. والعلم الأعلى عندهم، علم الدين الذي لا يجوز لأحد الكلام بغير ما أنزل الله في كتبه وعلى السنة أنبيائه - صلوات الله عليهم أجمعين - نصا ومعنى.

والعلم الأوسط هو معرفة علوم الدنيا التي يكون معرفة الشيء منها بمعرفة نظيره، ويستدل عليه بجنسه ونوعه كعلم الطب والهندسة.

وهذا التقسيم في العلوم كذلك هو عند أهل الفلسفة، إلا أن العلم الأعلى عندهم هو علم القياس ثم العلم الأوسط والأسفل عندهم على ما ذكرنا عن أهل الأديان "،¹⁷ ولا يمكن الحديث عن هذا الطابع البيداغوجي إلا من خلال مقارنة مراتب العلوم ودحض التفاوت القائم بينها، ولا يتأتى ذلك إلا بإعمال فقه الأولويات من خلال معرفة الأسبقية والأفضلية من جملة العلوم، بناء على المعرفة بمراتبها الذاتية والحاجة إليها في الواقع العملي.

وذلك بغية تحقيق سنة التدرج في العلوم عن طريق إعمال جدلية التقديم والتأخير فيما بينها، حيث صار على المتعلم أن يتدرج في اكتساب المعرفة من السهل إلى الصعب، ويترقى في العلوم من الجزء إلى الكل، بمعنى الانتقال من مرحلة علمية إلى مرحلة أعلى منها وأرفع، ولا يتلقى العلوم جملة واحدة ولا يستعجل النفس في الأخذ بها، ويؤكد ابن خلدون (808هـ) الأمر قائلاً: "اعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيداً إذا كان على التدرج شيئاً فشيئاً وقليلًا قليلًا...."¹⁸، ولا يتحقق هذا المطلب إلا من خلال الأخذ بالأولوية في التحصيل العلمي.

غير أن هناك نقطة في غاية الأهمية ينبغي توضيحها، وهي أن الأولوية في كثير من العلوم لا تكون أولوية مطلقة في الزمان والمكان، بل حقيقتها تعرف التغيير نظراً لعدة اعتبارات، كما أنها في الغالب الأعم تتفاوت بتفاوت التحديات الأيديولوجية التي تشهدها الثقافة العربية الإسلامية، ومن ذلك ما خاضه علم الكلام وظيفياً في الدفاع عن العقيدة الإسلامية من خلال مواجهة العقائد الدخيلة في ظروف تاريخية محددة، مما جعله يحظى في تلك الفترات التاريخية بأولوية الاهتمام من الناحية التعليمية، ولا يعني ذلك تفرد الأهمية المعرفية عن باقي العلوم، الأمر الذي يدحضه وجود بعض المسائل الفقهية والسياسية والأخلاقية بين ثنايا المراجع العقديّة، ومن ذلك ما ذكره أبو الحسن الأشعري (324هـ) في كتابه مقالات الإسلاميين من قبيل إدراجه للمسائل الفقهية مثل قوله: "اختلفوا في الصلاة في الدار المغصوبة"،¹⁹ وكذا إدراجه للمسائل السياسية مثل قوله: "اختلفوا هل يجوز أن يخلوا الناس من إمام؟"،²⁰ وغيرها من المسائل التي يلحظها الناظر في صفحات تلك المؤلفات المرجعية دونما عناء، مما يزيك المنهجية التكاملية التي شهدتها المراجع العقديّة في مخرجها العام.

وعليه؛ فمعالجة معيقات تكامل العلوم - التعدد والتفاوت - يتمثل في الحل التصنيفي، وذلك من خلال ضرورة الالتزام بالتحصيل المقتصد وكذا على الأخذ بالأولويات في التحصيل، على اعتبار أن "الجهود الإسلامية في تصنيفها ركزت على الخصائص المميزة للرؤية الإسلامية، ومنها: المنطقية في الترتيب، والاتساق الداخلي، والتتابع في الأهمية، والتواصل في المحتوى، والتكامل من حيث حاجة بعضها إلى الآخر، ووحدة توجهها في خدمة الحقيقة الدينية"،²¹ وقد مثلت هذه الحقيقة الهدي الذي سار عليه علماء الأمة الإسلامية في مسيرتهم العلمية، وعلى مقتضاها تم إحداث علم تصنيف العلوم كتجسيد واقعي لفلسفة التكامل المعرفي.

5. خاتمة:

يستنتج مما سبق؛

✓ ارتباط علم تصنيف العلوم بقضية وحدة المعرفة وتكاملها في نسق يخدم الأغراض التعليمية بالأساس، حيث ينفرد علم تصنيف العلوم بسلسلة تجسيد واقعية التكامل المعرفي بين العلوم دونما تكلف في ذلك.

✓ الإشارة إلى ما بذله علماء الإسلام من الجهد في سبيل إعداد بيبليوغرافية متكاملة للعلوم، مما أفضى هذا الإعداد العلمي إلى تأصيل علم تصنيف العلوم تدريجياً، بمعنى أن جوهر التكامل المعرفي قائم على تكامل الجهود من مختلف المجالات العلمية لنفس الغاية التربوية.

✓ اعتبار علم تصنيف العلوم مدخل وصفي مختصر لأجناس العلوم من جهة، ودليل مساعد للمهتمين من أجل الإلمام بمجالات الثقافة العربية الإسلامية من جهة، الأمر الذي يفضي إلى عدم الانسياق وراء دعوات الإعلاء لمكانة أحد العلوم دون الباقي، بل إعمال مبدأ الاقتصاد في العلوم على تولدها المستمر.

✓ الدعوة الضمنية التي يكتنفها علم تصنيف العلوم إلى استثمار أبعاد التكامل المعرفي في سبيل إذكاء روح الموسوعية إزاء نقد فلسفة التخصص، على اعتبار أن العلوم نتيجة خاصية التكامل تعرج ضرورة من مجالية التخصص إلى علاقات التكامل التفاعلية في سبيل إثراء الثقافة العربية الإسلامية، وعلى سبيل المثال لا يمكن نقد الشعر العربي القديم دون الإلمام ببيئته الجغرافية أو النظام القبلي أو غير ذلك من المعارف الثقافية.

وتحيلنا مخرجات البحث إلى دعوة المؤسسات الأكاديمية على اختلاف مشاربها إلى الوعي بسلبية التخصص الأحادي في تثقيف الذات، والاتجاه صوب الموسوعية العلمية المتأسسة على التكامل المعرفي بين الأدبيات الثقافية المتعددة والمتنوعة، بناء على التصورات المنهجية والموضوعية التي سطر أبعدياتها علم تصنيف العلوم عموماً.

6. المراجع:

- الأرناؤوط محمود، (2007)، القطوف الدانية، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب.
- الأشعري، أبو الحسن علي ابن إسماعيل، (1990)، مقالات الإسلاميين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية.
- ابن الأكفاني، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم، (د.ت)، إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم، تحقيق: عبد المنعم عمر، القاهرة، دار الفكر العربي.
- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمان بن محمد، (2004)، المقدمة، تحقيق: عبد الله الدرويش، دمشق، دار يعرب.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد، (د.ت)، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، تحقيق: محمد عمار، القاهرة، دار المعارف.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري، (1994)، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، الدمام، دار ابن الجوزي.
- برجس عزام، (1986)، مدخل إلى علم تصنيف المكتبات، دمشق، مطابع الصباح.
- الخوارزمي، محمد بن أحمد، (1989)، مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي.
- عكاشة رائد جميل، (2012)، التكامل المعرفي أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية، فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- ساجلي زاده، محمد بن أبي بكر، (1988)، ترتيب العلوم، بيروت، دار البشائر الإسلامية.
- طاش كبرى زاده، أحمد بن مصطفى، (1985)، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، بيروت، دار الكتب العلمية.
- طه عبد الرحمن، (2001)، تجديد المنهج في تقويم التراث، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، (1964)، ميزان العمل، تحقيق: سليمان دنيا، القاهرة، دار المعارف.

الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد، (1996)، إحصاء العلوم، تحقيق: علي بوملحم، بيروت، دار ومكتبة الهلال.
القنوجي، صديق بن حسن، (1978)، أبجد العلوم، تحقيق: عبد الجبار زكار، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

مجمع اللغة العربية، (1983)، المعجم الفلسفي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
مختار أحمد، (2008)، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب.
عدار يوسف، (2015)، واقعية تصنيف العلوم عند ابن خلدون ومدى إبرازه للتكامل بينها، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر، المجلد 2015، العدد 10، الصفحات: 43-65.

7. الهوامش

1. مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، (1983)، ص: 45.
2. طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، (1985)، ج: 1 ص: 324.
3. برجس عزام، مدخل إلى علم تصنيف المكتبات، مطابع الصباح، دمشق ط1، (1986)، ص: 34. بتصرف
4. ساجلي زاده، ترتيب العلوم، ترتيب العلوم، دار البشائر الإسلامية، بيروت ط1، (1988)، ص: 13.
5. الفارابي، إحصاء العلوم، إحصاء العلوم، تحقيق: علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت ط1، (1996)، ص: 6.
6. الأرنؤوط، محمود، القطوف الدانية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، (2007)، ج: 3 ص: 299.
7. طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ط2، (2001)، ص: 75. 76.
8. عداد يوسف، واقعية تصنيف العلوم عند ابن خلدون ومدى إبرازه للتكامل بينها، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر، العدد 10، المجلد 2015، ص: 46 - 47.
9. ابن الأكفاني، إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم، إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم، تحقيق: عبد المنعم عمر، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت)، ص: 9.107
10. الخوارزمي، مفاتيح العلوم، مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت ط2، (1989)، ص: 15. بتصرف
11. طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ج: 1 ص: 371.
12. مختار أحمد، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة ط1، (2008)، ج: 2 ص: 2007.
13. ابن خلدون، المقدمة، تحقيق: عبد الله الدرويش، دار يعرب، دمشق، ط1، (2004)، ج: 2 ص: 171.
14. القنوجي، أبجد العلوم، تحقيق: عبد الجبار زكار، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، (1978)، ج: 1 ص: 56.
15. ساجلي زاده، ترتيب العلوم، ص: 106.
16. الغزالي، ميزان العمل، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، (1964)، ص: 348.
17. ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام ط1، (1994)، ج: 2 ص: 788 - 789. بتصرف
18. ابن خلدون، المقدمة، ج: 2 ص: 347.
19. الأشعري، مقالات الإسلاميين، مقالات الإسلاميين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (1990)، ج: 2 ص: 139.

20 .المصدر السابق، ج: 2 ص: 150.

21 . عكاشة رائد جميل، التكامل المعرفي وأثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا ط1، (2012)، ص: 29.